

Distr.: General
24 February 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠١٠-٢٠١١ - الدورة الاستعراضية

الشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

الشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة هي مبادرات طوعية متعددة أصحاب المصلحة تقوم بها حكومات ومنظمات حكومية دولية وجماعات رئيسية وجهات أخرى وتهدف إلى الإسهام في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويقدم التقرير الحالي موجزاً لمعلومات عن شراكات التنمية المستدامة، البالغ عددها ٣٤٨ شراكة، التي سُجلت حتى الآن لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة، كما يقدم موجزاً أكثر تفصيلاً بشأن ٧٤ شراكة تحدد موضوعاً واحداً أو أكثر من المواضيع المدرجة ضمن دورة التنفيذ الحالية للجنة التنمية المستدامة - ألا وهي النقل، والمواد الكيماوية، والتعدين، وإدارة النفايات، وإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين - ليكون هو موضوع التركيز الرئيسي لأعمالها.

* الوثيقة E/CN.17/2010/1.



وبينما تتباين هذه المبادرات فيما بينها تبايناً يُعتد به من حيث قضايا التنمية المستدامة التي تسعى إلى تناولها ومن حيث هياكل إدارتها وعدد الشركاء فيها ونطاق أنشطتها، فإنها أيضاً تشترك معاً عادةً في بعض السمات المشتركة. وبصورة خاصة، تهدف جميع الشراكات المسجلة إلى تجميع المعارف والمهارات والموارد، وإلى إيجاد حلول ابتكارية للتحديات التي تواجه التنمية المستدامة، وإلى بناء شبكات معرفة تسهم في صنع القرارات بناء على معلومات.

ويفيد هذا التقرير كأساس تستند إليه مناقشات اللجنة، أثناء دورتها الثامنة عشرة، بشأن إسهام الشراكات في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

المحتويات

الصفحة

٤	أولاً - مقدمة
٦	ثانياً - الاتجاهات المتعلقة بالشراكات
٦	ألف - الأرقام الإجمالية
٦	باء - التغطية القطاعية
٩	جيم - التغطية الجغرافية
١١	دال - الإطار الزمني
١٢	هاء - الشركاء المعنيون
١٤	واو - الموارد
١٤	ثالثاً - تنفيذ الشراكات
١٤	ألف - آليات التنفيذ
١٦	باء - التقدم المحرز منذ البداية
	رابعا - الشراكات في المجموعة المواضيعية المحددة للدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التنمية
	المستدامة: النقل، والمواد الكيميائية، والتعدين، وإدارة النفايات، وإطار السنوات العشر للبرامج
١٧	المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
١٨	ألف - الاتجاهات
٢٣	باء - موضع التركيز في التنفيذ، وآليات التنفيذ
٢٥	جيم - التقدم المحرز منذ البداية
٢٨	خامساً - الدعم المقدم من أمانة لجنة التنمية المستدامة إلى الأنشطة المتعلقة بالشراكات
٢٩	ألف - الموارد الموجودة على الإنترنت: الموقع الشبكي للشراكات وقاعدة بياناتها
٣٠	باء - الفرص المتاحة للربط الشبكي: معارض الشراكات
٣١	جيم - أنشطة أخرى
٣١	سادساً - الطريق إلى المستقبل

أولا - مقدمة

١ - إن فكرة إقامة شراكات طوعية متعددة أصحاب المصلحة تعمل على تيسير وتسريع تحقيق الأهداف والالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة كانت إسهاماً مهماً من إسهامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وحتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٠، كان ما مجموعه ٣٤٨ شراكة من هذا القبيل قد سُجل لدى أمانة لجنة التنمية الاجتماعية، منها ٧٤ شراكة أوضحت أن موضوعاً واحداً من المواضيع المحددة للدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة يشكل موضع التركيز الرئيسي لأنشطتها.

٢ - وللشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة طابع خاص: فهي ترتبط ارتباطاً محددًا بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها عالمياً في خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة تنفيذ جوهانسبيرغ) وجدول أعمال القرن ٢١ و/أو برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. غير أن هذه الشراكات، كما شُدد على ذلك في مؤتمر قمة جوهانسبيرغ، ليست بديلاً عن المسؤوليات والالتزامات الحكومية؛ وإنما يقصد بها تعزيز التنفيذ عن طريق إشراك كل من يستطيع أن يسهم بشيء في التنمية المستدامة من الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وتظل التزامات الحكومات هي حجر الزاوية في الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وقد قام مؤتمر قمة جوهانسبيرغ بتعيين لجنة التنمية المستدامة لتكون هي مركز تنسيق المناقشات المتعلقة بالشراكات الرامية إلى النهوض بالتنمية المستدامة. وقد شددت اللجنة في دورتها الحادية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٣ على أن الشراكات التي تندرج في إطار عملية مؤتمر قمة جوهانسبيرغ ومتابعته ينبغي أن تنشأ وتنفذ وفقاً لمجموعة معايير ومبادئ توجيهية متفق عليها^(١)، مع الإحاطة علماً بالأعمال الأولية المضطلع بها بشأن الشراكات خلال العملية التحضيرية لمؤتمر القمة، بما في ذلك مبادئ بالي التوجيهية^(٢) وقرار الجمعية العامة ٥٦/٧٦. وحدث بعد ذلك أن الجمعية العامة، في قراراتها ٥٨/١٢٩ و ٦٠/٢١٥ و ٦٢/٢١١ و ٦٤/٤٢٦، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٣/٦٢، قد سلما بما تقدمه الشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة من إسهام مهم في تنفيذ التزامات وأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً وبالجهود المستمرة التي تبذلها أمانة لجنة التنمية المستدامة للنهوض بهذه الشراكات.

(١) انظر الوثيقة E/CN.17/2003/6، الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول، الفقرات ٢١-٢٤.

(٢) للاطلاع على النص الكامل لمبادئ بالي التوجيهية، انظر:

http://www.johannesburgsummit.org/html/documents/prepcom4docs/bali_documents/annex_partnership.pdf

٤ - واتفقت اللجنة على أن المعلومات المتعلقة بشركات التنمية المستدامة ينبغي أن تتاح بصورة عامة. وكجزء من عملية تقاسم المعلومات هذه، طُلب من أمانة اللجنة استحداث موقع شبكي وقاعدة بيانات للشركات تتاح إمكانية الوصول إليهما أمام جميع الأطراف المهتمة بالأمر.

٥ - وفي شبك/فبراير ٢٠٠٤، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة بإطلاق الموقع الشبكي^(٣) وقاعدة البيانات^(٤) الخاصين بشركات لجنة التنمية المستدامة. وتحتوي قاعدة البيانات التفاعلية، التي يمكن الوصول إليها على الشبكة العالمية ويب، على معلومات عن الشركات المسجلة بالاستناد إلى تقارير ذاتية طوعية من جهات التنسيق الخاصة بالشركات. وتساعد هذه التقارير على إبقاء قاعدة بيانات الشركات محدثة وهي تشكل الأساس الذي تقوم عليه التقارير الموجزة التي تعدها أمانة اللجنة.

٦ - وأعيد في عام ٢٠٠٦ ثم في عام ٢٠٠٧ تصميم الموقع الشبكي وقاعدة البيانات الخاصين بشركات لجنة التنمية المستدامة بغية تحسين تصفحهما وتيسير إمكانية الوصول إلى شتى موارد المعلومات والأدوات الجديدة. وقد اشتملت السمات التي أضيفت إلى الموقع الشبكي للشركات على جدول زمني بأحداث الشركات؛ وقوائم بالوصلات الشبكية يمكن البحث فيها؛ ومنشورات ومقالات تتصل بالشركات؛ وتبسيط إمكانية الوصول إلى إجراءات التسجيل والتحديث فضلاً عن أخبار الشركات؛ ومنتدى للنقاش على الإنترنت (منتدى إلكتروني) يمكن فيه لأعضاء الشركات المسجلة التواصل شبكياً وتبادل الخبرات.

٧ - وستناقش اللجنة، في دوراتها الاستعراضية التي تعقد كل سنتين، مدى إسهام الشركات في تنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في مجال التنمية المستدامة بغية تقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وكذلك لتحديد المشاكل والثغرات والمعوقات القائمة والتصدي لها. وهذا التقرير الحالي، الذي يتضمن معلومات مجمعة بشأن الشركات، وفقاً لما طلبته اللجنة في دورتها الحادية عشرة، إنما يُقدم للعرض على اللجنة للنظر فيه في دورتها الثامنة عشرة بهدف تيسير تلك المناقشات.

(٣) <http://un.org/esa/sustdev/partnerships/partnerships.htm>

(٤) <http://esa.un.org/dsd/partnerships/public/>

ثانياً - الاتجاهات المتعلقة بالشراكات

٨ - ويجب أن تتوافر في شراكات التنمية المستدامة خصائص رئيسية معينة (حُددت في المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالشراكات والتي وُضعت في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، وفي مبادئ بالي التوجيهية وفي قرار الجمعية العامة ٧٦/٥٦)، بما في ذلك التوازن القطاعي والجغرافي للشراكات؛ وتعددية أصحاب المصلحة المشاركين فيها؛ ووجود علاقة لها بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ ووجود قاعدة موارد لها قابلية للتنبؤ بها ومستدامة. وتبحث الفروع التالية بعض هذه الجوانب وتحدد الاتجاهات الناشئة داخل الشراكات المسجلة حالياً لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة.

ألف - الأعداد الإجمالية

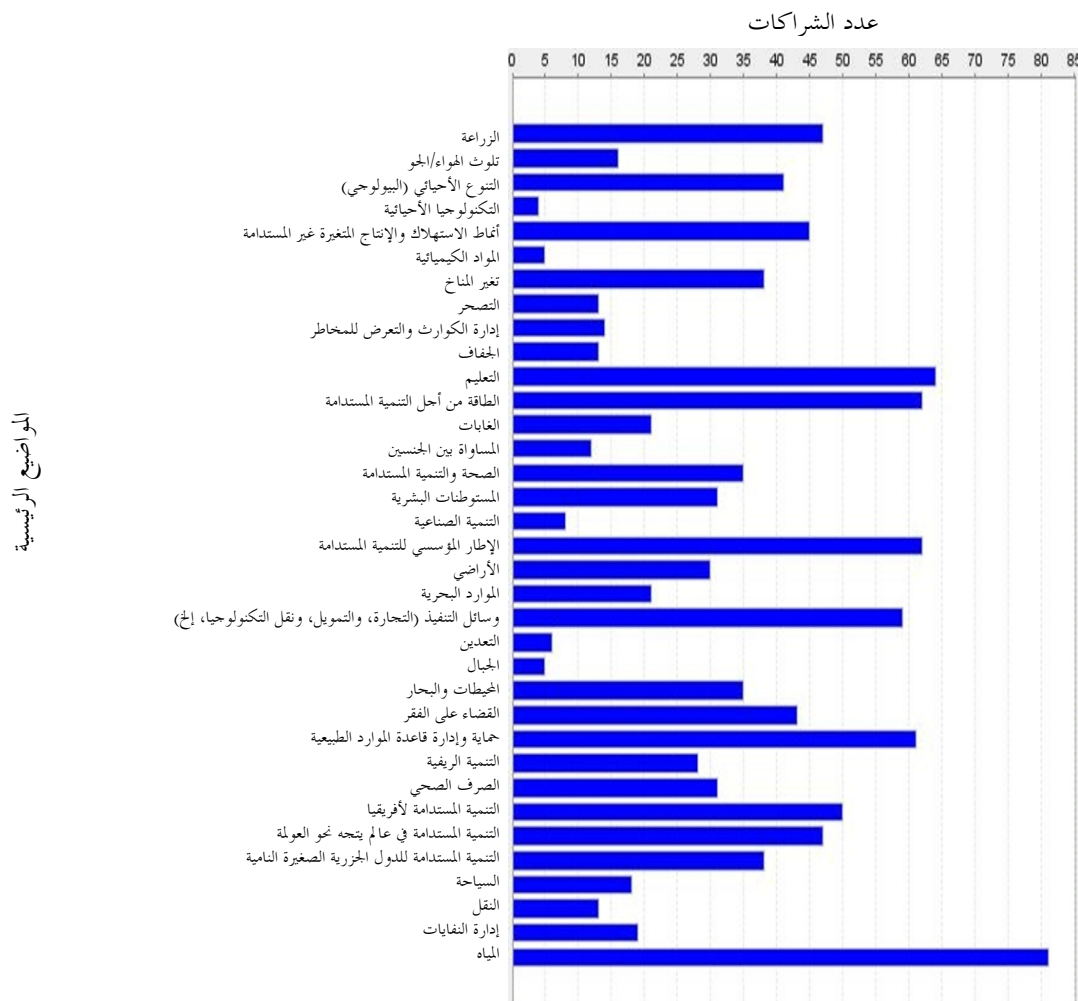
٩ - سُجلت لدى الأمانة شراكات مجموعها ٣٤٨ شراكة حتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

١٠ - وسُجل ثلثا هذه الشراكات في الفترة المحيطة بوقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وسُجلت ١٣٩ شراكة منذ انعقاد ذلك المؤتمر. وازدادت عملية تسجيل الشراكات بأكثر من ٦٠ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، ولكن لم تُسجل في عام ٢٠٠٩ سوى أربع شراكات جديدة. وقد شاركت قرابة ٢٤٢ شراكة من هذه الشراكات المسجلة في أنشطة المعارض السنوية لشراكات لجنة التنمية المستدامة في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٩.

باء - التغطية القطاعية

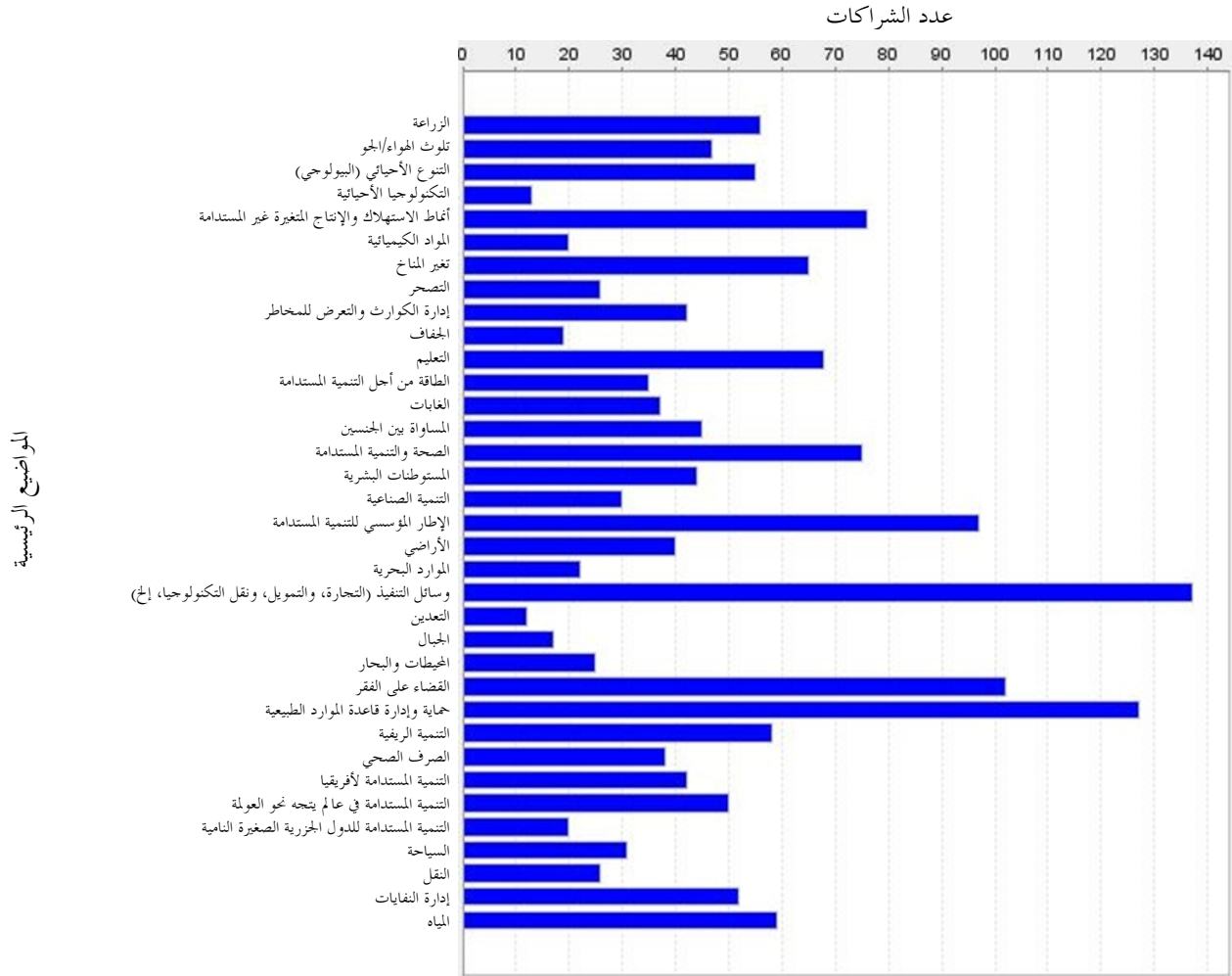
١١ - تميل أغلبية الشراكات التي تعمل من أجل التنمية المستدامة إلى اتباع نهج متعدد القطاعات بشأن التنفيذ. ويوضح الشكل الأول توزيع مجالات التركيز المواضيعية الرئيسية المختلفة للشراكات، بينما يوضح الشكل الثاني توزيع المواضيع الثانوية.

الشكل الأول

المواضيع الرئيسية للشراكات المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة^(أ)

(أ) بالنظر إلى أن معظم الشراكات لديها مواضيع رئيسية وثانوية متعددة، فإن جمع عدد الشراكات لكل موضوع سيفوق العدد الكلي للشراكات المسجلة.

الشكل الثاني
المواضيع الثانوية للشراكات المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة^(أ)



(أ) بالنظر إلى أن معظم الشراكات لديها مواضيع رئيسية وثانوية متعددة، فإن جمع عدد الشراكات لكل موضوع سيفوق العدد الكلي للشراكات المسجلة.

١٢ - والمجالات المواضيعية الرئيسية والثانوية التي تتناولها الشراكات المسجلة تغطي نطاقاً واسعاً من المواضيع. ومجالات التركيز الرئيسية والثانوية لأكثر من نصف جميع الشراكات المسجلة تنصب على وسائل التنفيذ (٥٦ في المائة) و/أو حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية (٥٤ في المائة). وأقل قليلاً من نصف جميع الشراكات المسجلة (٤٦ في المائة) تعمل على تنفيذ أطر مؤسسية للتنمية المستدامة، تليه نسبة ٤٢ في المائة تتناول موضوع الحد من الفقر، ثم نسبة ٤٠ في المائة تتناول موضوع المياه، ثم نسبة ٣٨ في المائة تتناول موضوع التعليم. وبإجمال مجالات التركيز المواضيعية العشرة الرئيسية معاً، يكون الوضع هو: أنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة غير المستدامة (٣٥ في المائة)، والصحة والتنمية المستدامة (٣٢ في المائة)، والزراعة (٣٠ في المائة)، وتغير المناخ (٣٠ في المائة).

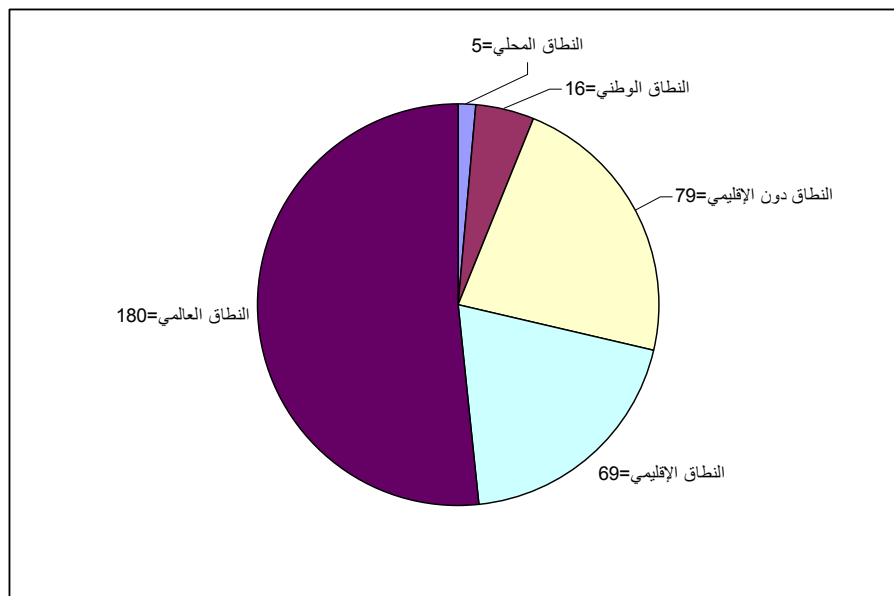
١٣ - وعند الطرف الأدنى لهذا المجال، يوجد نسبياً عدد أقل من الشراكات المسجلة في بعض المجالات المواضيعية، بما في ذلك: الجفاف (٩ في المائة)، والمواد الكيميائية (٧ في المائة)، والجبال (٦ في المائة)، والتعدين (٥ في المائة)، والتكنولوجيا الأحيائية (٥ في المائة). وهذه الفجوات في التغطية تتصل على نحو محدد بالشراكات المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة ولا تعكس بالضرورة وضع الشراكات الأخرى التي تخرج عن نطاق اللجنة.

جيم - التغطية الجغرافية

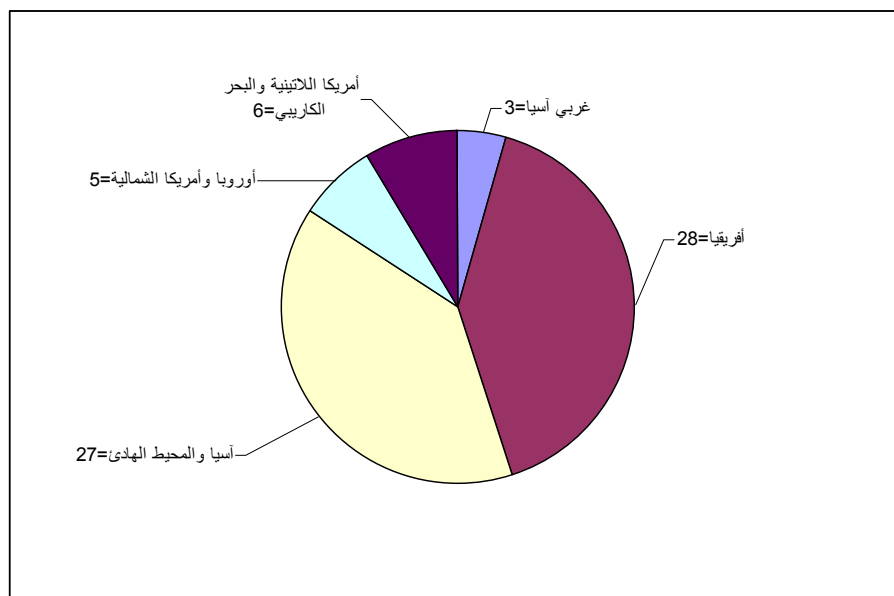
١٤ - أكثر من نصف الشراكات المسجلة هي ذات نطاق عالمي (٥٢ في المائة). وأغلبية الشراكات الباقية هي إما إقليمية (٢٠ في المائة) أو دون إقليمية (٢٣ في المائة)، في حين أن عدداً صغيراً من الشراكات هي شراكات ذات نطاق وطني (٥ في المائة) ومحلي (١ في المائة) (انظر الشكل الثالث). بيد أن معظم الشراكات، بما في ذلك تلك التي تتسم بنطاق عالمي وإقليمي، تعمل في أنشطة يُضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي، وساعدت على زيادة مشاركة المجتمعات المحلية. ويستخدم كثير منها نهجاً يتجه من أسفل إلى أعلى فتستعمل مشاريع ريادية تنطوي على مشاركة من المجتمع المحلي بغية اختبار استراتيجيات يمكن عندئذٍ استنساخها لتطبيقها على الصُّعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. ولا بد من وجود جهات محلية وسيطة ومنفذة حرصاً على نجاح معظم الشراكات وتحقيق استدامتها.

١٥ - أما الشراكات ذات النطاق الإقليمي، فتعمل ٤١ في المائة منها في أفريقيا، و ٣٩ في المائة في آسيا والمحيط الهادئ، و ٩ في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و ٧ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية، و ٤ في المائة في غربي آسيا (انظر الشكل الرابع).

الشكل الثالث
النطاق الجغرافي للشراكات



الشكل الرابع
التغطية الإقليمية للشراكات



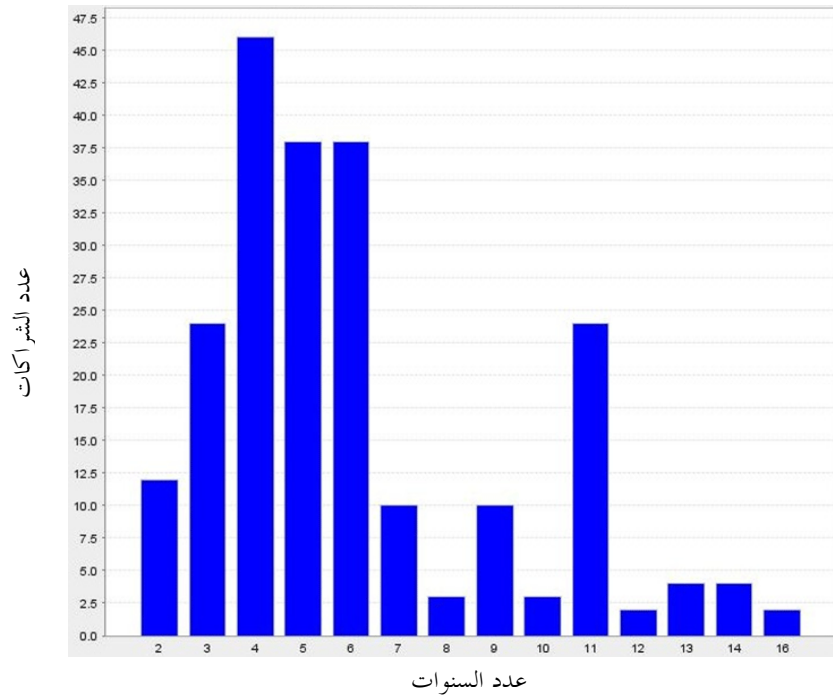
دال - الإطار الزمني

١٦ - أكثر من نصف الشراكات المسجلة حالياً لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة قد أُطلقت وقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أو نحو ذلك الوقت. وكانت الشراكات المسجلة القليلة الموجودة بالفعل قبل عام ٢٠٠٢ قد تعين عليها أن تبرهن على أن لها قيمة مضافة هامة في سياق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لكي يمكن الاعتراف بها وتسجيلها من جانب الأمانة. واتخذت هذه القيمة المضافة شكل انضمام شركاء إضافيين، أو استئصال مبادرة ما، أو البدء في مراحل جديدة من العمل، أو التوسع في النطاق الجغرافي، أو تحقيق زيادة في الموارد المالية.

١٧ - وأقل من ثلث الشراكات القائمة قد سجلت أنشطته في عام ٢٠٠٣، ومنذ عام ٢٠٠٤ ظل حجم الشراكات المسجلة حديثاً منخفضاً بصورة مستمرة إذ كان المتوسط للسنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ هو نحو عشر شراكات مسجلة جديدة كل عام. ولم يُسجل في عام ٢٠٠٩ إلا أربع شراكات جديدة.

١٠ - ويمكن أن تتباين مدة الشراكات تبايناً واسعاً، تبعاً لطبيعتها وأهدافها ومستهدفاتها، فتمتد من عامين إلى فترة غير محددة (مفتوحة). وفي الوقت الحالي فإن ٢١٨ شراكة، من بين الشراكات المسجلة وعددها ٣٤٨ شراكة، تعين إطاراً زمنياً محدداً لإنجاز أعمالها (٦٣ في المائة)، في حين أن الشراكات الـ ١٣٠ المتبقية (٣٧ في المائة) هي شراكات مفتوحة ومستمرة. وفي الشكل الخامس، الذي يبين طول مدة الشراكات التي أوضحت وجود إطار زمني محدد لها، فإن أكثر من نصفها (٥٦ في المائة) قد قصر عمله على فترة تتراوح بين ٤ و ٦ سنوات.

الشكل الخامس طول مدة الشراكات



هاء - الشركاء المعنيون

١٩ - الشراكات المسجلة هي، بحكم تعريفها، مبادرات طوعية متعددة أصحاب المصلحة يقوم بها أي مزيج يتألف من حكومات ومنظمات حكومية دولية وجماعات رئيسية^(٥) ومنظمات أخرى. وتنطوي أغلبية يُعتد بها من الشراكات المسجلة على مشاركة حكومات (٨٣ في المائة) وجماعات رئيسية (٨٣ في المائة)، بينما ينطوي ثلثا الشراكات تقريباً على مشاركة منظومة الأمم المتحدة (٦٢ في المائة) ومنظمات حكومية دولية أخرى (٦١ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٤٤ في المائة من الشراكات تشمل شركاء من منظمات أخرى، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام.

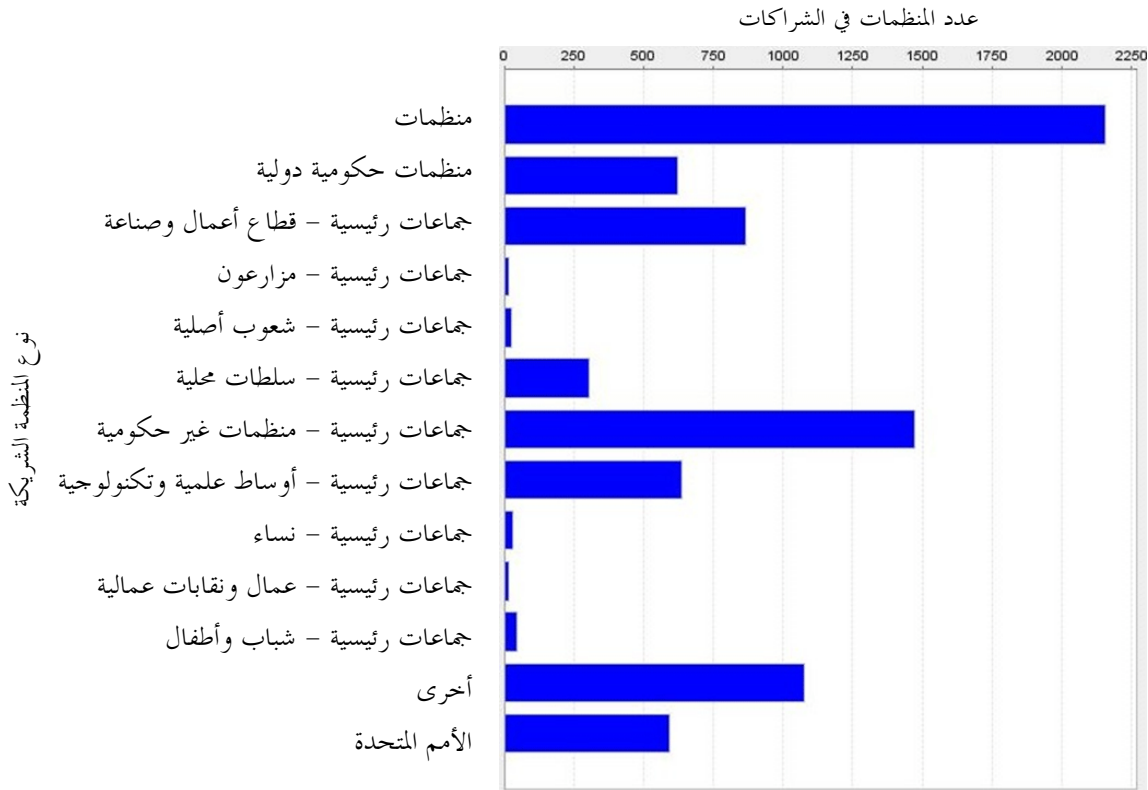
(٥) الجماعات الرئيسية التسع للمجتمع المدني المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ هي: النساء، والشباب والأطفال، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال والنقابات العمالية، وقطاع الأعمال والصناعة، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

٢٠ - والبيانات المتعلقة بمشاركة الجماعات الرئيسية في الشراكات، عند تبويبها حسب فرادي الجماعات الرئيسية، تبين أن ٣٠ في المائة من الشراكات تشمل شركاء من منظمات غير حكومية، و ٣٨ في المائة تشمل شركاء من قطاع الأعمال والصناعة، و ١٨ في المائة تشمل شركاء من الأوساط العلمية والتكنولوجية، و ٩ في المائة تشمل شركاء من السلطات المحلية. وتوجد من الشراكات المسجلة نسبة مئوية أصغر بكثير تشمل شركاء من الجماعات النسائية (١ في المائة)، والجماعات الشبابية (١ في المائة)، وجماعات العمال والنقابات العمالية (١ في المائة)، ومنظمات الشعوب الأصلية (١ في المائة)، وجماعات المزارعين (١ في المائة).

٢١ - وتوجد ٥٠٦ "منظمات شريكة رائدة" فيما يتعلق بالشراكات المسجلة البالغة ٣٤٨ شراكة. ومن الواضح أن بعض الشراكات تضم أكثر من منظمة شريكة رائدة واحدة. ومن بين الشركاء الرواد، فإن الأغلبية (٣٥ في المائة) هي منظمات من الجماعات الرئيسية. ونسبة أخرى من الشركاء الرواد قدرها ٢٤ في المائة هي حكومات؛ و ٢٠ في المائة من الشركاء الرواد هم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ و ١٤ في المائة من الشركاء الرواد هم منظمات حكومية دولية أخرى. وتشكل المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات النفع العام، فضلاً عن وسائط الإعلام، ما نسبته ٨ في المائة من جميع الشركاء الرواد.

الشكل السادس

الشركاء (نوع المنظمة)



٢٢ - وفي داخل الشراكات المسجلة وعددها ٣٤٨ شراكة، يوجد ما مجموعه ٧ ٨٧٧ قائمة فردية بالأنواع المختلفة من المنظمات الشريكة. ويوضح الشكل السادس تفاصيل كل نوع من المنظمات حسب القطاع، مع تصنيف الجماعات الرئيسية في تسعة قطاعات. وبطبيعة الحال، فإن هذه الإحصائية تنطوي على ازدواجية في إيراد أي كيان يشارك في أكثر من شراكة واحدة (على سبيل المثال، فإن حكومة كندا تشارك في ٤٢ شراكة مختلفة ولذلك فإنها تُحسب ٤٢ مرة)، ولكن الإحصائية تتيح إلقاء نظرة على أنواع المنظمات التي تشارك في الشراكات. وهو توضح أن منظمات الجماعات الرئيسية، بما تضمه من منظمات مجموعها ٣ ٤٢٧ منظمة (٤٤ في المائة)، يجري تسجيلها في الشراكات بوتيرة أكبر منها في حالة الحكومات التي ترد في القوائم ١ ٥٨ ٢ مرة (٢٧ في المائة).

واو - الموارد

٢٣ - قاعدة الموارد لأي شراكة، سواء كانت مدعومة بموارد مالية أو بمساهمات غير مالية، هي أحد المحددات الرئيسية التي تؤثر على قدرة الشراكة على القيام بأنشطتها. وقد قام عدد يُعتد به من الشراكات المسجلة (٨٧ في المائة) بتقديم معلومات عن الموارد المتاحة لها. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، فإن ٤٦ في المائة من الشراكات المسجلة (١٥٩ شراكة) قد ضمنت توافر موارد مالية، في حين أن ٣٨ في المائة (١٣١ شراكة) تُدعم بمساهمات غير مالية (مساهمات عينية)، تتخذ بصورة رئيسية شكل إتاحة حيز مكثي وموظفين وحواسيب. وقدمت شراكات مجموعها ٣٠٥ شراكات (٨٨ في المائة) معلومات عن مصدر تمويلها. وتوجد جهات مانحة متعددة لكثير من الشراكات ذات التمويل المضمون.

٢٤ - وتسعى حالياً نصف جميع الشراكات المسجلة تقريباً (٤٩ في المائة) إلى الحصول على تمويل إضافي لمبادراتها. وقد قدمت ٣٢ في المائة من هذه الشراكات أرقاماً محددة فيما يتعلق بالتمويل الذي تسعى حالياً إلى الحصول عليه.

ثالثا - تنفيذ الشراكات

ألف - آليات التنفيذ

٢٥ - تتناول شراكات التنمية المستدامة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية عن طريق تعزيز التعاون في مجالات بناء القدرات المؤسسية والبشرية، والبحوث، وتقاسم المعلومات، ونقل التكنولوجيا.

٢٦ - تعمل الشراكات على دعم القدرات على جميع المستويات: إذ تعمل ٨٠ في المائة من الشراكات المسجلة في مبادرات تتعلق بالثقافة والتوعية بقضايا التنمية المستدامة؛ وتشارك ٦٩ في المائة من هذه الشراكات في أنشطة تتصل ببناء قدرات الموارد البشرية عن طريق تقديم التدريب؛ وتعمل نسبة ٤٩ في المائة منها في شكل ما من أشكال النقل المباشر للتكنولوجيا؛ وتضطلع نسبة ٤٧ في المائة بأنشطة تركز على بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها.

٢٧ - أما الشراكات التي تعمل بنشاط في مجال الدعوة والتعليم والتوعية فهي ملتزمة بتحسين الاتصال وتبادل المعرفة فيما بين شركائها وأصحاب المصلحة. وتستخدم هذه الشراكات منصات الاتصال ونشر المعلومات الموجودة على الإنترنت بغية التعاون في جمع البيانات واختيار منهجيات المؤشرات، وتقديم تقارير عن أفضل الممارسات، واقتراح نماذج وأدوات لإدارة التكنولوجيات والموارد الطبيعية. ويؤدي استخدام الأدوات الموجودة على الإنترنت إلى تمكين المجتمعات حول العالم من التعاون والاحتفاظ بمعلومات عن الفضاءات المشتركة المتاحة على الإنترنت، والاستفادة من الخبرة الفنية العالمية الجماعية، وتحديد أولويات العمل بشأن البحث التعاوني، وتطبيق المعلومات ذات الصلة على احتياجاتها المحلية.

٢٨ - وتقوم معظم الشراكات بتنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية على الصعيد الوطني تمكن من إجراء تقييمات للاحتياجات الخاصة ببلدان محددة. واستناداً إلى هذه التقييمات، يتمكن الشركاء من تحديد المعوقات السياسية والتقنية والهيكلية والتنظيمية والتمويلية التي يتعين التغلب عليها من أجل تناول قضايا محددة تتعلق بالتنمية المستدامة.

٢٩ - وفي معظم الأحيان، يتخذ نقل التكنولوجيا من جانب الشراكات المسجلة شكل تقديم مساعدة تقنية محددة الهدف؛ ومساعدة الشركاء من البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيا؛ وتيسير نقل التكنولوجيا والدراية الفنية من الشركاء المنتمين إلى القطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو إلى الشركاء المناظرين لهم في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٠ - وتؤدي شراكات كثيرة دوراً يمثّل في عقد الاجتماعات وتيسير تجميع وإشراك القادة وأصحاب المصلحة الرئيسيين في التشريعات الوطنية والعمليات الدولية. وتقوم بعض الشراكات ببناء القدرة المؤسسية عن طريق المساعدة على رعاية شراكات جديدة وتقديم معلومات عن فرص المشاريع وفرص التمويل إلى شركائها.

باء - التقدم المحرز منذ البداية

٣١ - بصورة عامة، فإن التقدم المبلغ عنه ما زال يحدث في الفئات العريضة المتعلقة ببناء الشراكات؛ وبناء القدرات؛ وتقاسم المعلومات؛ وعمليات النشر؛ ومشاريع التعاون التقني التي تنفذ أنشطة شراكات على الصعيد المحلي.

٣٢ - وقد اشتملت التقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في الشراكات على تناول عمليات ناجحة لجمع أموال؛ وتأكيد دخول شركاء إضافيين؛ ووضع مبادئ تنظيمية لتعريف المصطلحات المتعلقة بالتعاقد والتعاون فيما بين الشركاء (كما في ذلك عقد مذكرات تفاهم)؛ واستحداث آلية للإدارة السليمة والتنسيق الداخليين عن طريق تشكيل لجان توجيهية وأمانات للشراكات. وذكرت التقارير أيضاً تحديد جهات تنسيق إقليمية ووطنية كجزء من الهيكل التنسيقي للشراكة. وبالإضافة إلى أنشطة التنسيق داخل الشراكات، فإن شراكات كثيرة قد واصلت وضع ترتيبات تعاونية رسمية مع شراكات أخرى تعمل في مجالات تركيز تكميلية مماثلة.

٣٣ - وقد اشتملت أنشطة بناء القدرات المبلغ عنها على تنظيم مؤتمرات وحلقات عمل وندوات ودورات تدريبية وتشكيل شبكات خبراء.

٣٤ - أما أنشطة تقاسم المعلومات التي كثيراً ما يرد ذكرها فتشمل إنشاء مواقع شبكية وإصدار رسائل إخبارية للشراكات، ونشر دراسات حالات إفرادية وأدلة، ومواد تعليمية وتدريبية، وورقات عن السياسات، وإعداد مجموعات أدوات. كذلك فإن إنشاء البوابات الشبكية الإلكترونية والآليات الإلكترونية لتبادل المعلومات التي تتيح إمكانية الوصول إلى الأدوات وقواعد البيانات والبرمجيات الموجودة على الإنترنت يشكل اتجاهاً آخر في أنشطة الشراكات المتعلقة بنشر المعلومات.

٣٥ - وبينما تواصل معظم الشراكات العمل من أجل إنشاء هيكل تنظيمي فعال والاحتفاظ به وتركز جهودها على بناء العلاقات بين الشراكات وأصحاب المصلحة فإن هذه الجهود تسير، على ما يبدو، جنباً إلى جنب مع الأنشطة التنفيذية على أرض الواقع والمشاريع التجريبية والدراسات البحثية على الصعيدين الإقليمي والقطري.

رابعاً - الشراكات في المجموعة المواضيعية المحددة للدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة: النقل، والمواد الكيميائية، والتعدين، وإدارة النفايات، وإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

٣٦ - تمشيا مع تركيز دورة الاستعراض الحالية للجنة على المجموعة المواضيعية التي تشمل النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، وإطار السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، يتناول هذا الفرع بمزيد من التفصيل الشراكات التي تركز بصورة رئيسية على هذه المجموعة المواضيعية وهو يشمل موجزات مختصرة عن أكثر مبادرات الشراكات صلة بالموضوع (انظر الأطر ١ إلى ١٢ أدناه)^(٦).

٣٧ - من أصل ٣٤٨ شراكة مسجلة، تركز ٧٤ شراكة تركيزاً رئيسياً على واحد أو أكثر من القضايا الواردة في المجموعة المواضيعية، مع إدراج بعضها أكثر من مجال رئيسي واحد في قائمة أنشطتها. ويوجد ما مجموعه ١٣ شراكة تذكر النقل باعتباره مجال تركيزها الرئيسي، في حين أن خمس شراكات تركز بصورة رئيسية على المواد الكيميائية، و ١٩ شراكة تركز على إدارة النفايات، و ٦ شراكات تركز على التعدين، و ٤٥ شراكة تركز على أنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة غير المستدامة.

٣٨ - وفيما يتعلق بمجاميع التغطية القطاعية (التركيز الرئيسي هو والتركيز الثانوي) للشراكات في هذه المجموعة المواضيعية، يتبين أن ١٧٠ مبادرة شراكة تركز إما بشكل رئيسي أو ثانوي على واحد أو أكثر من مجالات القضايا المواضيعية. وداخل هذه المجموعة الفرعية، فإن ٧١ في المائة (١٢٠) تركز إما بشكل رئيسي أو ثانوي على أنماط الاستهلاك والإنتاج المتغيرة غير المستدامة؛ بينما تركز ٤٢ في المائة (٧١) منها على إدارة النفايات؛ و ٢٣ في المائة (٣٩) على النقل؛ و ١٥ في المائة (٢٥) على المواد الكيميائية؛ و ١١ في المائة (١٨) على التعدين.

(٦) المعلومات التفصيلية المتعلقة بالشراكات المتناولة في الأطر يمكن الوصول إليها عن طريق قاعدة بيانات الشراكات على الموقع: <http://webapps01.un.org/dsd/partnerships/public/welcome.do>.

الإطار ١

المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة

الهدف من هذا المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة هو دعم وتعزيز إسهام قطاع التعدين والمعادن والفلزات في التنمية المستدامة. ويؤدي المنتدى دوراً استشارياً ويقوم على مبادئ الشراكة الطوعية. ويتيح المنتدى للحكومات إطاراً تناقش فيه الفرص التي يتيحها قطاع التعدين والمعادن والفلزات وتستجيب عن طريقه للتحديات التي تطرحها هذه المجالات. وعلى سبيل الإعداد لدورة التنفيذ الرابعة للجنة التنمية المستدامة، التي تبدأ في عام ٢٠١٠، أنشأ المنتدى لجنة وضعت استراتيجية تتضمن الأهداف التالية:

- (أ) بيان كيف يمكن للاستثمارات المتعلقة بالتعدين أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر في البلدان النامية؛
- (ب) التوعية بالتحديات التي تواجهها البلدان النامية في معرض ممارسة الحوكمة السليمة عند إدارة مواردها المعدنية؛
- (ج) التوعية بالحاجة إلى زيادة بذل الجهود المتعلقة ببناء القدرات من جانب وكالات التنمية بغية جعل التعدين يتمكن على أفضل نحو من الإسهام في التنمية المستدامة في البلدان النامية؛
- (د) دعم مشاركة ومصادقية وتأثير الوزارات الوطنية المعنية بالمناجم في رسم السياسات الإجمالية وفي المناقشات المتعلقة بقطاع التعدين والمعادن؛
- (هـ) قيام الوزارات الوطنية المعنية بالمناجم بإبلاغ المجتمع المتعدد الأطراف والعالم ككل بآخر التطورات من حيث أفضل الممارسات في معرض التعامل مع كامل طائفة القضايا والتحديات المطروحة في هذا القطاع.

ألف - الاتجاهات

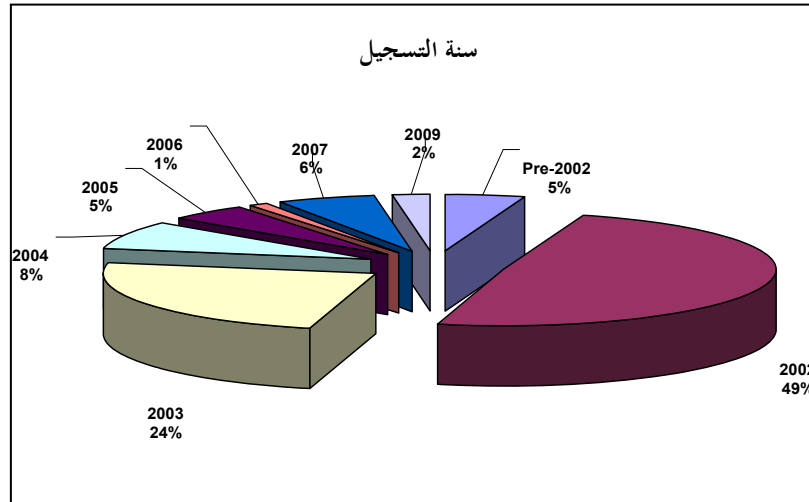
٣٩ - نظراً إلى مدى التداخل فيما بين الشراكات المشمولة بهذه المجموعة الفرعية، تُعرض الإحصاءات العامة التالية عرضاً إجمالياً بشأن الشراكات المسجلة التي يبلغ عددها ٧٤ شراكة والتي ذكرت أنها تركز بصورة رئيسية على قضية واحدة أو أكثر من القضايا الداخلة ضمن هذه المجموعة المواضيعية.

٤٠ - ومن حيث التغطية الجغرافية، فإن ٤١ شراكة من الشراكات الـ ٧٤ العاملة في هذه المجموعة المواضيعية تنسم بنطاق عالمي، في حين أن ١٤ شراكة تنسم بنطاق إقليمي، و ١٤ شراكة تنسم بنطاق دون إقليمي، و ٣ تنسم بنطاق قطري، و ٢ تنسمان بنطاق دون قطري أو محلي.

٤١ - ومن حيث الإطار الزمني، فإن الشكل السابع يبين أن ٥ في المائة من الشراكات المشمولة بهذه المجموعة المواضيعية قد بُدئ فيها قبل عام ٢٠٠٢، في حين أن ٤٩ في المائة منها قد بُدئ فيها في عام ٢٠٠٢، و ٢٤ في المائة في عام ٢٠٠٣، و ٨ في المائة في عام ٢٠٠٤، و ٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، و ١ في المائة في عام ٢٠٠٦، و ٦ في المائة في عام ٢٠٠٧، و ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩.

الشكل السابع

الإطار الزمني للشراكات المشمولة بهذه المجموعة المواضيعية



٤٢ - ومن حيث المدة، فإن ٣٨ في المائة من الشراكات مفتوحة المدة، في حين أن ٣١ في المائة منها لها إطار زمني يتراوح بين سنة وخمس سنوات، و ٢٤ في المائة لها إطار زمني يتراوح بين ٥ و ١٠ سنوات، و ٧ في المائة لها إطار زمني يتراوح بين ١٠ سنوات و ١٦ سنة.

٤٣ - ومن حيث عدد الشركاء في كل شراكة ضمن هذه المجموعة المواضيعية فهو يتراوح بين شريكين اثنين و ٨٠ شريكاً، مع أن أغلبية الشراكات (٤٣ في المائة) لا تضم أكثر من ١٠ شركاء، في حين أن ٢٤ في المائة منها يضم ما بين ١١ و ٢٠ شريكاً، و ١٧ في المائة منها يضم ما بين ٢١ و ٣٠ شريكاً، أما النسبة المئوية الباقية وهي ١٦ في المائة فهي تندرج ضمن النطاق الذي يتراوح بين ٣١ و ٨٠ شريكاً.

الإطار ٢

الشراكة العالمية لبناء القدرات بغية تنفيذ النظام المتوائم عالمياً لتصنيف ووسم المواد الكيميائية

الهدف من هذه الشراكة العالمية القائمة في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هي حشد الدعم وحفز الشراكات من أجل القيام بأنشطة منسقة على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني بغية تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل التنفيذ الفعال للنظام المتوائم عالمياً لتصنيف ووسم المواد الكيميائية. و في الأجلين المتوسط والطويل، يُتوقع من الأعمال المضطلع بها في إطار هذه الشراكة أن تؤدي إلى حدوث انخفاض في الآثار التي تلحق بالبيئة والصحة البشرية بسبب استعمال المواد الكيميائية الخطرة. وهكذا، فإن الشراكة تسهم بصورة مباشرة في تحقيق أهداف هامة للتنمية المستدامة تشمل حماية الجماعات المهمشة، وحماية إمدادات المياه ومياه الشرب، والقضاء على الفقر. ومن بين الأهداف المحددة لهذه الشراكة تعبئة الموارد من أجل أنشطة التوعية، وتقييم القدرات، وتنفيذ النظام المتوائم عالمياً لتصنيف ووسم المواد الكيميائية على الصعيدين الإقليمي والوطني، ووضع توجيهات بشأن هذا النظام، والتدريب، وإعداد مواد مرجعية.

الإطار ٣

البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

على الرغم من أن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ليس شراكة مسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة، فإن ستاً من منظماته المشاركة السبع التي تعمل في أنشطة تتصل بالسلامة الكيميائية تعمل أيضاً في الشراكة الأوسع نطاقاً المتعلقة بالنظام المتوائم عالمياً لتصنيف ووسم المواد الكيميائية التي سُلّطت الأضواء عليها في الإطار ٢ أعلاه ودعمت تنفيذها (والمنظمات الست هي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). والهدف من البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية هو تعزيز التعاون الدولي في ميدان المواد الكيميائية وزيادة فعالية البرامج الدولية للمنظمات المشاركة فيه فيما يتعلق بهذه المواد. وتشجع الشراكة على تنسيق السياسات والأنشطة، المضطلع بها بصورة مشتركة أو منفصلة، بغية ضمان تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية فيما يتصل بالصحة البشرية والبيئة.

٤٤ - ومن حيث الموارد، فإن ٦٦ في المائة من الشراكات المشمولة بهذه المجموعة المواضيعية قد ضمنت بالفعل التمويل المطلوب، في حين أن ٢٥ في المائة منها لا تذكر في تقاريرها وجود دعم من حيث التمويل الحالي، و ٩ في المائة لا تقدم أي معلومات عن التمويل الحالي. والبيان التفصيلي لمصادر التمويل المبلغ عنها هو كما يلي: ٣١ في المائة من الشراكات تبلغ عن تلقي تمويل من الحكومات، و ١٩ في المائة منها تبلغ عن تمويل من منظمات حكومية دولية، و ١٨ في المائة منها تبلغ عن تمويل من مصادر القطاع الخاص، و ١٠ في المائة منها تبلغ عن تمويل من مؤسسات للنفع العام أو هيئات خيرية، و ١٦ في المائة منها تبلغ عن تمويل من منظمات غير حكومية، و ٧ في المائة تبلغ عن تمويل من مصادر أخرى.

٤٥ - وتتيح الموارد غير المالية أيضاً لكثير من هذه الشراكات دعماً ضرورياً. فمن بين الشراكات الـ ٧٤ العاملة في هذه المجموعة المواضيعية، أبلغت نسبة ٦٢ في المائة منها عن تلقيها لنوع ما من الموارد غير المالية، مع وجود توزيع متساوٍ تقريباً بين الموظفين (٣٧ في المائة)، والحواسيب (٣٠ في المائة)، والحيز المكتبي (٢٩ في المائة)، بينما ذكر عدد صغير منها (٣ في المائة) تلقي أنواع أخرى من الموارد غير المالية.

الإطار ٤

فرقة العمل التابعة لعملية مراكش المعنية بالتعاون مع أفريقيا

تشمل غايات وأهداف هذه الشراكة ما يلي: تعزيز الهياكل التنظيمية القائمة وإقامة هياكل جديدة عندما يكون من الضروري النهوض بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في جميع البلدان الأفريقية (مثلاً، دعم وضع خطط عمل وطنية بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة)؛ وإقامة ودعم مشاريع من أجل تنفيذ أساليب الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك البدء في استحداث آلية للتوسيم الإيكولوجي للمنتجات الأفريقية؛ ودعم إقامة شبكات وأدوات معلومات تركز على المعرفة في ميادين عمل مختارة، مثل إدارة النفايات والتدوير، وأنواع الوقود الأحيائي، ومياه الشرب؛ ودعم تكامل وتعميم التعليم البيئي من جانب المنظمات الحكومية عن طريق الدورات التدريبية وأنشطة التوعية بالتعاون مع فرقة عمل مراكش المعنية بالمشتريات العامة المستدامة.

الإطار ٥

برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة

برنامج البلدان الأوروبية للنقل والصحة والبيئة هو شراكة تهدف إلى إحراز تقدم في اتجاه إيجاد أنماط النقل التي تتسم بالاستدامة من حيث الصحة والبيئة بجعل العمل المضطلع به على المستوى الأوروبي الجامع يتركز على الأولويات التي تعظم فيها الحاجة إلى القيام بمزيد من العمل من جانب المجتمع الدولي والتي يمكن أن تحقق أكبر تأثير، أي: إدماج الجوانب البيئية والصحية في السياسات والقرارات المتعلقة بالنقل؛ وتحويل الطلب على النقل في اتجاه الحركية الأكثر استدامة؛ وقضايا النقل الحضري. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الدول المستقلة حديثاً وبلدان جنوب شرقي أوروبا وكذلك للمجالات التي تتسم بحساسية من الناحية البيئية. ويقوم برنامج البلدان الأوروبية هذا بتنسيق وتدعيم أنشطة منظمة الصحة العالمية واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن مجالات النقل والبيئة والصحة كجزء من الجهود المبذولة لاستعمال الموارد استعمالاً أكثر فعالية وتحسين التنسيق على الصعيدين الدولي والوطني.

الإطار ٦

مبادرة إدارة نفايات جزر المحيط الهادئ

الغاية الإجمالية من مبادرة إدارة نفايات جزر المحيط الهادئ هو التقليل إلى أدنى حد من التأثيرات البيئية والصحية المترتبة على توليد النفايات الصلبة والخطرة والتخلص منها في منطقة المحيط الهادئ. وسيجري تحقيق ذلك عن طريق الأهداف التالية:

(أ) التوعية في بلدان المحيط الهادئ الجزرية بالحاجة إلى إتخاذ إجراءات إيجابية فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة والخطرة؛

(ب) تحقيق تخفيضات يُعتد بها في كميات النفايات التي تُرسل حالياً إلى مدافن قمامة عن طريق برامج التقليل الفعال من النفايات إلى أقصى حد، بما في ذلك إزالة النفايات عند المنبع، وتحسين أنشطة التدوير الحالية، واستحداث خيارات لإعادة تدوير النفايات الأخرى و/أو للتخلص منها؛

(ج) رفع مستوى النظم الحالية لجمع النفايات والتخلص منها عن طريق إجراء تحسينات تراكمية على النظم القائمة واعتماد أفضل الممارسات الإقليمية في جميع العمليات الجديدة للتخلص من النفايات؛

(د) تنفيذ برامج إقليمية للتنظيف وللتخلص من النفايات فيما يتعلق بالنفايات التي لا يمكن التعامل معها بصورة فعالة على الصعيد الوطني؛

(هـ) تقييم المعوقات المالية والتنظيمية والمؤسسية والاجتماعية التي تعترض الإدارة الفعالة للنفايات في بلدان المحيط الهادئ الجزرية ومساعدة الحكومات على وضع استراتيجيات ونظم للتغلب على هذه المعوقات؛

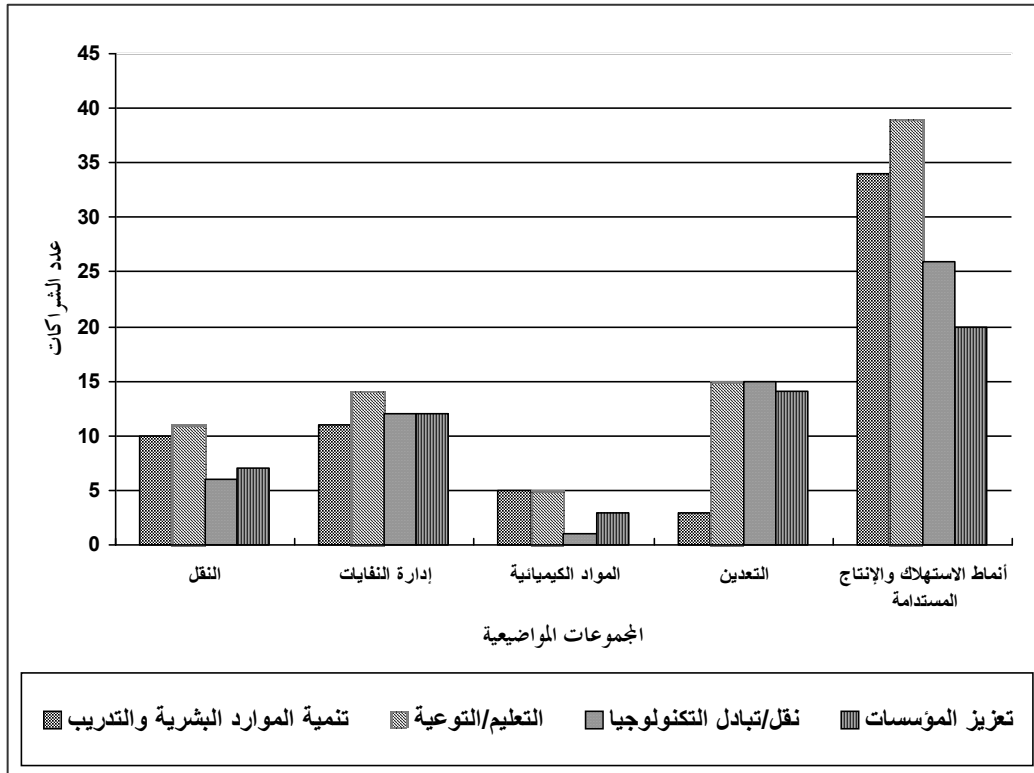
(و) تطوير وتحسين القدرات المؤسسية الحالية على إدارة النفايات بصورة فعالة في بلدان المحيط الهادئ الجزرية عن طريق وضع برامج تدريبية وطنية وإقليمية محددة الهدف، وتطوير البرامج القائمة في إطار مؤسسات التعليم العالي ذات الصلة، وإنشاء شبكات معلومات مناسبة والحفاظ عليها.

باء - موضع التركيز في التنفيذ، وآليات التنفيذ

٤٦ - إن الشراكات العاملة في مجالات النقل، والمواد الكيميائية، وإدارة النفايات، والتعدين، أو التي تبذل جهوداً لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة هي شراكات مماثلة للمجموعة الأكبر من الشراكات المسجلة من حيث أنها جميعها تقريباً تدرج أنشطة لبناء القدرات في آليات التنفيذ الخاصة بها. ومن بين الشراكات الـ ٧٤ المحددة على أن لها تركيزاً رئيسياً في هذه المجموعة المواضيعية، فإن نسبة ٨٧ في المائة تُدرج في خطط العمل الخاصة بها عنصراً تعليمياً يهدف إلى التوعية، ونسبة ٧٤ في المائة تقدم خدمات تدريبية من أجل بناء القدرات في مجال الموارد البشرية، ونسبة ٥٧ في المائة تعمل في شكل ما من أشكال نقل التكنولوجيا، ونسبة ٥٣ في المائة تعمل على تعزيز القدرة المؤسسية. ويبين الشكل الثامن تفاصيل هذه الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات لدى الشراكات الداخلة ضمن المجالات المواضيعية الخمسة.

الشكل الثامن

آليات تنفيذ الشراكات: موضع التركيز في المجموعة المواضيعية



٤٧ - والشراكات التي تعمل في هذه المجموعة المواضيعية تعمل أيضاً على إنشاء شبكات عالمية للسياسات تشجع الحوار وتقاسم المعرفة عن طريق إقامة أنشطة تعاونية مع المنظمات على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وعن طريق هذه المبادرات، يجري بذل جهود لبناء القدرات وتقاسم المعلومات بشأن صحيفة متنوعة من مواضيع التنمية المستدامة تمتد من موضوع حفظ الشعب المرجانية إلى إنتاج الأسمت على نحو مستدام.

الإطار ٧

الشراكة الرامية إلى إنشاء مجلس رعاية السياحة المستدامة

السياحة المستدامة تحمي كلاً من البيئة وحقوق المجتمعات المحلية وأسباب عيشها. وجهات الأعمال التي تعمل في السياحة - بما في ذلك الفنادق، والنُّزل، ومنظمو الرحلات - يمكن أن تبرهن على التزامها بالاستدامة عن طريق الوفاء بمعايير الممارسات الاجتماعية

والبيئية التي وُضعت في إطار برامج الاعتماد الوطنية والدولية الرئيسية. ويوجد ائتلاف يضم رابطات لصناعة السياحة ومنظمات غير ربحية من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات خاصة من مؤسسات النفع العام ووكالات تابعة للأمم المتحدة ووكالات حكومية ما فتئ يعمل على إنشاء مجلس عالمي لرعاية السياحة المستدامة يكون منظمة جامعة تضع معايير دنيا عالمية لبرامج الاعتماد وتعتمد جهات الأعمال التي تفي بهذه المعايير. ويقود هذا الجهد حالياً مجلس إدارة يشمل ١٧ منظمة، من بينها منظمات دولية غير حكومية والقطاع الخاص، ومجلس تقني وعلمي يشمل مشاركة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة السياحة العالمية، والتحالف من أجل الغابات المطيرة، ومنظمة الحفظ الدولية التي قدمت القيادة التقنية والإدارية للجهد المبذول منذ عام ٢٠٠١. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أعلنت 'الشراكة الرامية إلى وضع معايير عالمية للسياحة المستدامة' هي و'مجلس رعاية السياحة المستدامة' أنهما سيندجان معاً ليشكلا 'مجلس رعاية السياحة المستدامة'.

الإطار ٨

شراكة نقل الميثان إلى الأسواق

'شراكة نقل الميثان إلى الأسواق' هي مبادرة دولية تعمل على النهوض باستعادة الميثان في الأجل القريب بطريقة فعالة من حيث التكلفة واستخدامه كمصدر للطاقة النظيفة. والغاية المتوخاة من هذه الشراكة هي خفض الانبعاثات العالمية من الميثان من أجل دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الأمن الطاقوي، وتحسين جودة الهواء، وتحسين السلامة الصناعية، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. وتركز الشراكة حالياً على أربعة مصادر لانبعاثات الميثان هي: الزراعة (إدارة النفايات الحيوانية)، ومناجم الفحم، ومدافن القمامة، وشبكات النفط والغاز.

جيم - التقدم المحرز منذ البداية

٤٨ - التقدم المبلغ عنه في الشراكات المدرجة ضمن هذه المجموعة المواضيعية يتبع نمطاً مماثلاً لذلك الذي شوهد في الشراكات المسجلة ككل. والأنشطة المبلغ عنها تتألف إلى حد كبير من التنسيق بين الشراكات، وأنشطة بناء القدرات، وتقاسم المعلومات.

٤٩ - وفي السنوات الأخيرة، ركزت بعض الشراكات في المجموعة المواضيعية على تنفيذ أنشطة تنسيقية شتى بشأن الشراكات، بما في ذلك وضع مؤشرات لرصد الأعمال الجارية، ونظم للتنبؤ التشغيلي. وبالإضافة إلى ذلك، انضمت منظمات شريكة جديدة إلى الشراكات واستفادت بعض الشراكات من مصادر تمويل جديدة من القطاعين العام والخاص على السواء.

الإطار ٩

مؤشرات الصحة البيئية للأطفال

الغاية من هذه المبادرة المتعددة السنوات هي وضع واستخدام مؤشرات للصحة البيئية للأطفال ترمي إلى تحسين هذه البيئة الصحية على الصُّعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي. وهذه المؤشرات مماثلة للمؤشرات الاقتصادية وسيساعد وضعها والإبلاغ عنها على سد الثغرات بين المعلومات المتعلقة بالبيئة والمعلومات المتعلقة بالصحة وعلى وضع أوجه الضعف الخاصة بالأطفال تحت المجهر. وفي خاتمة المطاف، ستساعد هذه المؤشرات على توجيه السياسات المتعلقة بالبيئة والصحة والتنمية. ومؤشرات الصحة البيئية العالمية للأطفال هي أدوات فعالة لتحقيق ما يلي: (أ) تحسين جودة المعلومات المتاحة من أجل تيسير إمكانية قيام واضعي السياسات بتحسين الأوضاع البيئية لجميع الأطفال؛ و (ب) تقييم الصحة البيئية للأطفال ورصد مدى نجاح أو فشل التدخلات الرامية إلى معالجة مشاكل الصحة البيئية للأطفال؛ و (ج) قياس التقدم المحرز والإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الإطار ١٠

التوعية والتدريب بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة

تسعى هذه المبادرة إلى تحسين مهارات صانعي القرارات بخصوص تنفيذ السياسات المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وذلك عن طريق استحداث أدوات تدريب عملية، وتنظيم دورات تدريبية إقليمية ووطنية، ورصد النتائج المتحققة، وإسداء المشورة الفردية إلى المشاركين. والتدريب موجه إلى صناع القرار في الحكومات (وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) والمجتمع المدني. وتبني المبادرة على النتائج التي حققتها البرامج الجارية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة و للمنظمة الدولية للمستهلكين في مجال أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. كذلك فإنها تبني على الشبكات الإقليمية التي أقامتها كلتا المنظمتان والرامية إلى تنفيذ برامج التدريب على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق ببناء القدرات بخصوص أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.

- ٥٠ - وتابعت شراكات كثيرة عملية بناء القدرات عن طريق تنظيم أحداث مثل حلقات عمل، واجتماعات، ومؤتمرات أثارت نقاشاً عاماً بشأن قضايا موضوعية في مجال التنمية المستدامة، وأتاحت محفلاً لعرض تكنولوجيات جديدة. واستُحدثت أيضاً دورات تدريبية بشأن قضايا مختارة في مجال التنمية المستدامة.
- ٥١ - وسعت الشراكات في المجموعة المواضيعية على نحو متزايد إلى تقاسم المعلومات بطرق شتى من بينها إنشاء مواقع شبكية، وإجراء دراسات حالات إفرادية، وإصدار رسائل إخبارية. وجرى تجميع دراسات استقصائية كأداة للتقييم والإعلام، كما نُشرت في تقارير دورية ردود الفعل الناتجة عنها.

الإطار ١١

الشراكة المتعلقة بإيجاد نقل مستدام ومنخفض الكربون

الهدف العام للشراكة المتعلقة بإيجاد نقل مستدام ومنخفض الكربون، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٩، هو تعبئة الدعم العالمي بغية الحد من نمو انبعاثات غازات الدفيئة المتولدة عن النقل البري في البلدان النامية عن طريق النهوض بالنقل المنخفض الكربون الأكثر استدامة. وهي تركز على النقل البري في البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتشمل وسائل نقل البضائع والركاب، المزودة بمحركات وغير المزودة بمحركات. وتبني هذه الشراكة على الأعمال السابقة المضطلع بها بشأن النقل المستدام من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في إطار ولايتها كما هي محددة في جدول أعمال القرن ٢١ ومن جانب لجنة التنمية المستدامة، كما تبني على سلسلة كاملة من الأحداث المتعلقة بالنقل المستدام وتغير المناخ التي نظمها أعضاء هذه الشراكة في آسيا وأمريكا اللاتينية على السواء. وتشمل الأهداف المحددة المتوخاة: دمج النقل المستدام المنخفض الكربون في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ وكذلك في السياسات والبرامج الوطنية والمحلية المتعلقة بتغير المناخ؛ ودمج الاعتبارات المناخية في سياسات النقل على الصُّعد الإقليمي والوطني والمحلي؛ وإدراج النقل المستدام المنخفض الكربون في الاستراتيجيات والعمليات الرئيسية للمنظمات الإنمائية الدولية؛ والإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما إتاحة إمكانية حصول الفئات الأدنى دخلاً على السلع والخدمات.

الإطار ١٢

الشراكة المعرفية المتعلقة بالتنمية المستدامة

مهمة هذه المبادرة الجديدة، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٩، هي تنظيم المعرفة المتعلقة بالتنمية المستدامة لجعلها أكثر فائدة لمن يعملون في هذه التنمية ولواضعي السياسات. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن هدف الشراكة المعرفية المتعلقة بالتنمية المستدامة هو إيجاد شراكة ذات قاعدة عريضة تجمع على صعيد واحد بين الأفراد والمؤسسات والشبكات العاملة في إنتاج ونشر المعرفة المتعلقة بالتنمية المستدامة بغية تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) تنظيم المعلومات الموضوعية على الشبكة العالمية بشأن التنمية المستدامة وجعلها متاحة لعملية رسم السياسات وللأوساط الأخرى بشكل مترابط وسهل الاستعمال؛
- (ب) بناء علاقات مع الشبكات القائمة التي تعمل في مجال قضايا التنمية المستدامة وجعل أنشطتها أكثر بروزاً أمام واضعي السياسات؛
- (ج) توثيق قصص النجاح وأفضل الممارسات وتقييمات السياسات والبرامج في ميدان التنمية المستدامة وجعلها متاحة في شكل منشور على الشبكة العالمية يكون سهل الاستعمال؛
- (د) إجراء عملية تقييم شاملة للتنمية المستدامة على مدى العقدين الماضيين؛
- (هـ) نشر وتعميم البحوث التي تجريها الشراكة وذلك عن طريق مجموعة متنوعة من الوسائط، ربما يكون من بينها سلاسل كتب عن التنمية المستدامة؛
- (و) بناء القدرات عن طريق توفير التدريب لواضعي السياسات ومستشاريهم وكذلك للمثليين الحكوميين الذين يعملون بشأن قضايا التنمية المستدامة.

خامساً - الدعم المقدم من أمانة لجنة التنمية المستدامة إلى الأنشطة المتعلقة بالشراكات

٥٢ - تقوم أمانة لجنة التنمية المستدامة بجمع وتطوير ونشر المعلومات المتعلقة بالشراكات المسجلة التي تنفذ أنشطة بشأن التنمية المستدامة حول العالم، وتيسر المناقشات، وإتاحة الفرص لإبراز المساهمات في الدورات العادية للجنة. وتبني الأمانة أنشطتها على الولاية المنصوص عليها في خطة جوهانسبيرغ للتنفيذ، وعلى المقرر الذي اتخذته اللجنة في دورتها الحادية عشرة بشأن الشراكات، إلى جانب أي توجيهات أخرى من اللجنة.

٥٣ - وقد طُلب إلى أمانة اللجنة أن تجعل المعلومات الخاصة بالشراكات، بما في ذلك التقارير الطوعية لتلك الشراكات، متاحة لأوسع جمهور ممكن عن طريق وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة وأنشطة مثل معارض الشراكات التي تقيمها اللجنة. كما يُتَظَر من الأمانة أن تقدم تقارير موجزة تستند إلى ما تعرضه الشراكات على اللجنة من أجل النظر فيه، وفقاً لبرنامج اللجنة وتنظيم عملها.

٥٤ - وتشجع المعايير والمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة الشراكات على تبادل المعلومات مع الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. ولما كانت المبادئ التوجيهية تدعو إلى الشفافية والمساءلة، فإن كل شراكة من الشراكات المسجلة تشجّع على أن تبلغ كل عامين عما تحرزه من تقدم وما تقوم به من أنشطة، وينبغي الكشف عن هذه المعلومات علناً. كما ينبغي أن يكون الإبلاغ شاملاً وأن يقدم معلومات جديدة بشأن جميع جوانب الشراكة، فضلاً عن التركيز على الكيفية التي أسهمت بها الشراكات في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ألف - الموارد الموجودة على الإنترنت: الموقع الشبكي للشراكات وقاعدة بياناتها

٥٥ - ما زال الموقع الشبكي لشراكات لجنة التنمية المستدامة وقاعدة بياناتها مورداً قيماً يتيح تقاسم وجمع المعلومات عن الأنشطة المتصلة بالشراكات. وهو ما زال يتيح إمكانية الوصول إلى طائفة عريضة من الأدوات والتطبيقات المصممة لتشجيع تقاسم المعارف والربط الشبكي.

٥٦ - وقد خضع الموقع الشبكي للشراكات، منذ إنشائه، لمزيد من التحسين وإعادة التصميم من أجل إضافة المزيد من المحتويات المفيدة، وزيادة تيسير الاستعمال، وتحسين التصفح، والتمكين من الوصول بسهولة أكبر إلى موارد المعلومات المتصلة بالشراكات. ويهدف هذا المورد الشبكي إلى دعم وتيسير تحديد أنشطة الشراكات وإسهاماتها في التنفيذ وذلك عن طريق إتاحة نخبة واسعة من المعلومات العملية، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بكيفية تسجيل شراكات جديدة لدى أمانة اللجنة، والمعلومات المتعلقة بالاجتماعات القادمة المتصلة بالشراكات، والمنشورات الحديثة عن الشراكات المسجلة، فضلاً عن مبادئ توجيهية مفصلة وبرنامج أنشطة معارض الشراكات التي تقيمها اللجنة^(٧). وقد أنشئ منتدى نقاش على الإنترنت يتيح لأعضاء الشراكات المسجلة تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل

(٧) هذه الوثائق والعديد من المنشورات الموجزة متاحة على موقع شراكات اللجنة على الإنترنت

<http://www.un.org/esa/sustdev/partnerships/partnerships.htm>

الممارسات. وجميع المنشورات التي تتناول الشراكات المسجلة التي تصدرها أمانة اللجنة متاحة للتنزيل مجاناً في الموقع الشبكي لشراكات اللجنة.

٥٧ - والمعلومات المتاحة في قاعدة بيانات الشراكات تركز حصراً على تقارير الإبلاغ الذاتي الطوعية المقدمة من جهات التنسيق المسماه للشراكات المسجلة. وتُرسل سنوياً طلبات لتحديث المعلومات، إلا أن الحصول على معلومات حديثة يبقى أحد التحديات. ويبحث الشركاء الرئيسيون على إبقاء معلوماتهم حديثة حتى تبقى قاعدة البيانات مفيدة.

باء - الفرص المتاحة للربط الشبكي: معارض الشراكات

٥٨ - بالإضافة إلى استعمال الموارد المتاحة على الإنترنت، يمكن أن تقدم المبادرات المسجلة معلومات عن أنشطتها عن طريق المعارض السنوية للشراكات والمناسبات الأخرى التي تنظمها أمانة اللجنة بشأن الشراكات. وتفيد هذه الأنشطة المتعلقة بتقاسم المعلومات في التوعية ويمكن أن تؤدي إلى توسيع نطاق الشراكات عن طريق انضمام شركاء جدد أو إعادة تطبيق المبادرات الناجحة.

٥٩ - وتتيح معارض الشراكات الفرصة للشراكات المسجلة لإبراز التقدم المحرز وللربط الشبكي بينها وبين الشركاء الحاليين والمحتملين، وتحقيق التآزر فيما بين الشراكات، وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتبادل الخبرات في إيجاد حلول لتحديات مثل تعبئة الموارد أو الاحتفاظ بالشركاء. وهي تتيح فرصة فريدة للشراكات للإعلان عن جهودها وأنشطتها الرامية إلى إقامة منتدى حكومي دولي وللترويج لهذه الجهود والأنشطة.

٦٠ - كما تتيح معارض الشراكات للمشاركين في لجنة التنمية المستدامة فرصة لجمع المعلومات وليناقشوا مباشرة مع ممارسي الشراكات الإسهام الهام لهذه المبادرات في توفير الدعم لتنفيذ عملية التنمية المستدامة. وقد استفادت هذه اللقاءات بدرجة كبيرة من مشاركة الجهات المختلفة صاحبة المصلحة بمن فيها ممثلون حكوميون، ومنظمات لجماعات رئيسية، ومؤسسات مالية.

٦١ - وسيشتمل معرض الشراكات في الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة على جلسات عمل ترمي إلى رعاية إجراء حوار وتبادل للرأي صريحين وديناميين فيما بين ممارسي الشراكات والخبراء بشأن القضايا المتصلة بالشراكات؛ كما سيشتمل على دورات تدريبية تفاعلية ستتيح أدوات وموارد ومعرفة قيمة يمكن استخدامها لإنشاء شراكات فعالة وتطويرها والحفاظ عليها.

جيم - أنشطة أخرى

٦٢ - سيُولى اهتمام أكبر بكثير لنشر تقارير تقدّم معلومات شاملة وحديثة بشأن الاتجاهات القائمة في مجال تنفيذ عملية التنمية المستدامة عن طريق الشراكات. وسيُقوم أيضاً فريق الشراكات التابع للأمانة بمواصلة نشر *Partnerships Wire*، وهي رسالة إخبارية تبرز المناقشات التي تدور خلال لقاءات معرض الشراكات وكذلك بوضع ورقات أساسية عن الشراكات يجري توزيعها مجاناً عن طريق الموقع الشبكي للشراكات.

٦٣ - ويجري النظر في أنشطة إضافية، مثل تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات أفرقة خبراء ومبادرات وساطة بغية إتاحة المزيد من السبل للربط الشبكي وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وزيادة الترويج لاستخدام نموذج الشراكة.

٦٤ - ويؤدي نشر وتقاسم المعلومات المتعلقة بالدروس المستفادة من الشراكات وبأفضل الممارسات والأفكار الجديدة إلى إتاحة فرصة فريدة للجنة التنمية المستدامة وللشراكات ولممارسي الشراكات لتحديد ومعالجة المشاكل والثغرات والمعوقات المتصلة بتحقيق التنمية المستدامة. وهذه العملية تدعم أيضاً الجهود المبذولة لتقييم وتتبع تقدم الشراكات القائمة، وهو ما يشكل خطوة رئيسية لإثبات قيمة نموذج التنفيذ الخاص بالشراكات وصلاحيته.

٦٥ - وستواصل أمانة اللجنة الترويج للدروس القيّمة المستفادة من عملية دفع التنمية المستدامة إلى الأمام عن طريق الشراكات. ذلك أن تقاسم ونشر المعلومات المتعلقة بالشراكات يمكنان اللجنة وشقي أصحاب المصلحة من التحقق من الأشياء التي تعمل والأشياء التي لا تعمل؛ ومن تحديد الثغرات والمجالات والمواضع المتخصصة التي تنسم بنقص الخدمات؛ وتحديد كيف يمكن زيادة التعاون وتحديد المجالات التي تلزم فيها مبادرات جديدة. وهي ستواصل أيضاً السعي إلى إيجاد فهم أفضل لقيمة الشراكات بوصفها أداة تنفيذية تستخدم لتحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً في مجال التنمية المستدامة، فضلاً عن تشجيع الفرص المتاحة لزيادة الشراكات وإمكانية تكرارها.

سادساً - الطريق إلى المستقبل

٦٦ - حظي استخدام الشراكات كأداة للتعاون الإنمائي دعماً للتنمية المستدامة بجاذبية كبيرة منذ اعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هذا المفهوم. وبعد مرور قرابة ثماني سنوات على ذلك الحدث، ما زالت الشراكات جزءاً لا يُمحى من مشهد تحقيق التنمية، كما أصبحت هذه الشراكات هي الوسيلة الأكثر شعبية لزيادة إشراك الجهات الفاعلة غير التقليدية في طائفة المبادرات الإنمائية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة. فشراكات لجنة التنمية المستدامة، بتجميعها للمهارات والموارد، وبوضعها سياسات ابتكارية، وبصياغتها

لحلول تقنية وتمويلية جديدة ترمي إلى التغلب على المعوقات التي تعترض التنمية المستدامة، تواصل ممارسة تأثير وتقديم إسهامات ملموسة في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٦٧ - كذلك فإن شراكات التنمية المستدامة قد أعطت زخماً للشركاء من الحكومات لإيجاد نُهج ابتكارية بشأن زيادة فعالية أطر التعاون الإنمائي، وتحسين استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية المستدامة، وتسخير الموارد ذات الصلة من أجل التنفيذ. وقد جرى أيضاً تشجيع الحكومات على مواصلة أداء دور قيادي في دعم تقدم هذه الشراكات، مع إتاحة الفرصة في الوقت نفسه للجماعات الرئيسية والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لعرض خبرتها الفنية وللإسهام في تقديم حلول أكثر فعالية في مجال التنمية.

٦٨ - وقد عملت شراكات التنمية المستدامة أيضاً كأداة مفيدة لتعزيز وتيسير الجهود المبذولة من جانب جهات الأعمال والجهات الصناعية الشريكة بغية تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد حُدِدت زيادة الوضوح والمصادقية، وتبادل المعرفة، والمسؤولية البيئية، وزيادة التأثير العالمي على أنها جميعاً حوافز إيجابية أتاحت عن طريق شراكات أسهم فيها القطاع الخاص على نحو يُعتد به.

٦٩ - وما لا شك فيه أن اللجنة كانت وما زالت رائدة في النهوض بالشراكات المتعددة أصحاب المصلحة بالحجم القائم اليوم، مستخدمةً في ذلك إطارها المؤسسي الراسخ المكون من جماعات رئيسية من أجل توليد اهتمام غير مسبوق بالانتقال بالمشاركة المتعددة أصحاب المصلحة في حوار السياسات لتصبح مشاركة أنشط وأجدي في مجال أولويات التنمية، مما أثرى عمل اللجنة في الوقت الذي حسّن فيه من جودة التنفيذ. وقد حان الوقت الآن لإجراء تقييم شامل؛ ولتحديد مدى فعالية الشراكات في تعزيز الأخذ بنهج أكثر تشاركية بشأن التنمية المستدامة؛ ولتيسير زيادة تبني الشراكات من جانب أصحاب المصلحة، وخصوصاً الشركاء المستفيدين؛ ولتعزيز ودعم زيادة المشاركة المحلية؛ ولضمان إيجاد تضامن ومساءلة أكبر في تصميم وتنفيذ وتقييم المبادرات المضطلع بها عن طريق شراكات التنمية المستدامة.

٧٠ - وفي إطار العمليات التحضيرية الأولية لاستعراض السنوات العشرين من جدول أعمال القرن ٢١ في عام ٢٠١٢، سيكون هذا التقييم مناسباً للغاية، بالنظر إلى أن الشراكات قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من أعمال المجتمع الدولي باعتبارها آلية لدفع الحوار المتعلق بالتنمية المستدامة إلى الأمام. وينبغي أن يُبحث بمزيد من التفصيل إطار الشراكات الذي روجت له لجنة التنمية المستدامة؛ كما ينبغي تقييم مزايا تعميم الشراكات بوصفها آلية مسلماتها ومقبولة للتنمية؛ وتقييم مزايا الشراكات والتحديات المستمرة التي تطرحها؛ وينبغي النظر في طرق لتعزيز وتدعيم برنامج الشراكات الخاص باللجنة.